مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال أنموذجاً)
اسم الكاتب: م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6823
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية
(مشكلتي جنوب السودان والصومال أنموذجا)

المدرس الدكتورة
منى حسين عبيد(*)

المقدمة:

تعد منظمة الايقاد احدى المنظمات المهمة التي تعنى بشؤون الدول الافريقية وخاصة شرقي افريقيا اذ جاء تأسيسها نتيجة لعملية الجفاف والتصحر التي مرت بها معظم الدول الافريقية خلال المدة ١٩٨٥-١٩٨٦. حيث ابدت تلك المنظمة اهتمامها بالمسائل الاقتصادية، وسعت الى القيام ببعض المشاريع الاقتصادية والزراعية التي تساعد الدول الافريقية على اجتياز تلك المرحلة.

الا ان منظمة الايقاد سرعان ما تحولت من منظمة تسعى الى الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الى منظمة سياسية ويبدو ان السبب في ذلك التحول يعود الى طبيعة الظروف التي تعرضت لها الدول الافريقية منها استمرار الحرب الاهلية في جنوب السودان فضلا عن تفاقم الازمة الصومالية التي كانت ولاتزال تعاني من الانقسامات التي تعرضت لها منذ استعمارها من قبل العديد من الدول الاوربية (ايطاليا، بريطانيا) فضلا عن تعدد الحكومات في تلك الدول وعدم قدرتها على توفير الامن والاستقرار وعجزها عن حل المشكلات الاقتصادية والسياسية.

لذا فقد حاولت منظمة الايقاد ومن خلال اضافة بند خاص الى ميثاقها ينص على توفير الامن والاستقرار السياسي في دول افريقيا الى طرح العديد من المبادرات من اجل التوصل الى حل للمشكلات السياسية التي تتعرض لها تلك الدول. ومن هنا جاء تسليط الدراسة لتلك المنظمة ودراسة ابرز مواقفها السياسية التي ابدتها تجاه ابرز مشكلتين تعرضت لها الدول الافريقية (مشكلة جنوب السودان، والازمة الصومالية)، ومدى قدرتها على مواجهة تلك الازمات وهل استطاعت تلك المنظمة ايجاد حل لها ؟ومدى نجاح واخفاق تلك المنظمة في معالجة تلك المشكلات؟ سنجيب على تلك الاسئلة من خلال الدراسة المتواضعة لهذه المنظمة.

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

المبحث الاول: نشأة منظمة الايقاد

يعود تأسيس منظمة الايقاد والتي تلفظ (ايجاد) وأحيانا بـ(ايقاد) الى عام ١٩٨٠، عندما أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة، بقرارها رقم ٩٠/٣٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥ دول شرقي افريقيا وبالذات دول القرن الافريقي الست-آنذاك-اثيوبيا،كينيا، اوغندا، السودان، جيبوتي، الصومال (عندما كانت لاتزال دولة برسم القيد في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية)، بإنشاء هيئة مشتركة لمكافحة الجفاف والتصحر في القرن الافريقي الذي كان و لم يزل يعاني من حالة الجفاف التي ادت الى حدوث مجاعة شبه دائمة في اثيوبيا والصومال.وعليه تم التوقيع في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٦ على قيام الهيئة تحت اسم محدد، هو ((الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف)).

Inter governmmental Authority for Drought and Development.

ومختصرها بالانكليزية I.G.A.D.D، ومن هنا أخذت أسمها الرمزي (ايجاد) او (ايقـاد) اختزالا للحروف الاولى من اسمها باللغة الانكليزية[1].

اتخذت الهيئة عند تأسيسها من العاصمة (جيبوتي) مقرا لها، وعند استقلال اريتريا عام ١٩٩٣، أفصحت حكومتها عن رغبتها بالانضمام الى الهيئة، وتحقق لها ذلك في حزيران عام ١٩٩٣، وحضرت اول اجتماع في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٥، وبذلك أصبح عدد أعضائها سبعة.

أعلنت ((أيقاد)) حال تأسيسها انها تسعى لتحقيق جملة أهداف ذات طابع اقتصادي-وظيفي، منها[2]:

١. تنسيق الجهود بين أعضائها لدرء اثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية وايجاد الحلول المناسبة لها.
٢. الاعداد لمشاريع تنموية مشتركة بين أعضائها ودراسة الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع ذات الطابع الاقليمي وفرص نجاحها.
٣. تنسيق الجهود على الصعيد الحكومي-والشعبي من أجل تسخير الموارد المتاحة لتأسيس برنامج للانذار المبكر ودعم الطوارئ لتخفيف العواقب الوخيمة التي يتركها الجفاف او التصحر على فرص التنمية المحلية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الاقليمي بشكل عام[3].

---

[1] عبد السلام بغدادي ، منظمة ايقاد لدول القرن الافريقي من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف الى الانشغال بالسياسة ومشكلات الاختلاف ، اوراق افريقية ، العدد٣٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان ٢٠٠٠ ، ص١-٢ .

[2] عبد السلام بغدادي ، المصدر نفسه ، ص٣ .

لذا عملت منظمة الايقاد قرابة عشر سنوات لمكافحة الجفاف بالتعاون مع الدول المانحة كمنظمة فنية بحتة ليس لديها أي مناشط اخرى غير التخصص في البحوث الزراعية ومكافحة الجفاف والتصحر[4].

غير ان واقع المنطقة والمشهد السياسي في دول القرن الافريقي الذي يسوده التفكك وعدم الاستقرار والحروب بين دول المنطقة ،فضلا عن الحروب الاهلية والنزاعات العرقية والقبلية ادى الى ان تتحول مهمة منظمة الايقاد نحو ايجاد تسويات سلمية لهذه الصراعات[5].

لذا فقد اقدمت منظمة الايقاد على ادراج بند خاص بالبحث في تأمين الاستقرار الامني والسياسي لدول منطقة الشرق الافريقي اضافة الى مناشطها الاصلية في مجال الامن الغذائي والشؤون الزراعية[6].

ومن ابرز القضايا التي اولت الايقاد اهتمامها هي :

اولا: مشكلة جنوب السودان

ثانيا: الازمة الصومالية

المبحث الثاني: منظمة الايقاد ودورها في مواجهة مشكلة جنوب السودان

قبل التطرق الى دور منظمة الايقاد في مواجهة المشكل السوداني لابد لنا من التعرف على جذورها التأريخية وتطورها في عهد الحكومات المدنية والعسكرية .

المطلب الاول: الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٩٥٥-١٩٦٩

تعود الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان الى الاستعمار البريطاني عام ١٨٩٨ م الذي عمل على خلقها من خلال تدخله المستمر وكان هدفه فصل جنوب السودان عن شماله وصد تأثير تدفق العناصر العربية المسلمة من شمال السودان وشمال افريقيا الى ارجاء القارة الافريقية.

---

[3] صحيفة السودان الحديث ، العدد٢٤٨٢، ١٩٩٦/١١/٢١ ؛ عبد السلام بغدادي ، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي١٩٩٦-٢٠٠١ ،سلسلة دراسات ستراتيجية ، العدد٢٨ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣٢-٣٣ .

[4] صحيفة الصحافي ، العدد٢٣١ ، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠ .

[5] صحيفة الراي العام ، العدد ٩٦٢ ، ٢٤ نيسان ٢٠٠٠ .

[6] الواثق كمير ، جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية ، المجموعة الاستشارية لتحليل السياسات واستراتيجيات التنمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ،ص٦٧.

وقد اتجه البريطانيون في سبيل تحقيق اهدافهم الى ادارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان وعززوا هذا الانفصال باطلاق يد المبشرين لنشر المسيحية في تلك المناطق[7].

ومن الوثائق التي بلورت الادارة المنفصلة في جنوب السودان وثيقة قوانين المناطق المقفولة ووثيقة السياسات حيال الجنوب التي صدرت عام ١٩٣٠ وهدفت الى قطع صلة الجنوب مع الشمال السوداني عبر العديد من التدابير التي تضمنتها منها الاصرار على عدم استخدام الاسماء العربية المسلمة واستبدالها باسماء غربية، وعدم السماح للجنوبيين بارتداء الزي العربي المنتشر في شمال السودان، فضلا عن تسليم التعليم في الجنوب للارساليات المسيحية[8].

وكان من نتيجة هذه السياسة فرض التخلف على الجنوب حيث اصبحت هناك قطيعة ثقافية واضحة بين شطري البلاد فالثقافة في الجنوب افريقية غربية مسيحية بينما هي في الشمال عربية اسلامية الامر الذي زاد من الفوارق بين الشمال والجنوب[9].

وعندما شكلت بريطانيا المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٤ والذي طورته عام ١٩٤٨ الى جمعية تشريعية لشمال السودان، رفضت اشراك الجنوبيين لكونهم لاينتمون لشمال السودان، مما ادى ذلك الى مقاطعة هذه الجمعية من قبل القوى الوطنية لانه يفصل الشمال عن الجنوب[10].

شهدت قضية الجنوب عشية استقلال السودان تحولا خطيرا وذلك عندما تمردت الفرقة الاستوائية من الجيش في الخامس من اب/اغسطس عام ١٩٥٥ حيث كان لها الاثر الاكبر في جعل منطقة جنوب السودان مسرحا للتدخل الاوربي–الامريكي–الصهيوني الذي كان يسعى منذ عام ١٩٥٥ الى بسط نفوذه على ضفتي النيل وجعلها منطقة لتوطين اليهود فيها فضلا عن تحول مواقف الجنوبيين بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ الى الدعوة لنظام فدرالي يعطي الاقليم الجنوبي قدرا واسعا من الحرية في تصريف شؤونه الامر الذي رفضه سياسيو الشمال تخوفا من ان تكون الدعوة لنظام فيدرالي خطوة نحو انفصال الجنوب عن الشمال[11].

وخلال الحقبة العسكرية الاولى فقد اخذت مشكلة الجنوب بالتصاعد نتيجة اقدام الحكومة العسكرية بتشديد قبضتها على الجنوب حيث طردت القساوسة الاجانب من السودان ذلك لانهم

---

[7] صلاح كردوس، السودان ومشكلة الجنوب ، مجلة الباحث العربي ، العدد٨ ، ١٩٨٦ ، ص٤١ .
[8] محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، دار هايل للطباعة ، السودان ، ١٩٩٨ ، ص١١٤ .
[9] عبد الوهاب افندي ، السودان الى اين ، المستقبل العربي ، العدد٧٧ ، تموز ١٩٨٥ ، ص١٦٢ .
[10] صلاح كردوس ، مصدر سابق ، ص٤٢ .
[11] عبد الوهاب افندي ، مصدر سابق ، ص١٦٢ .

شجعوا التمرد في السودان وسعوا الى تنفيذ فصل جنوب السودان عن شماله[12]، مما ادى ذلك الى الدخول في مواجهة علنية مع الجمعيات التبشيرية المسيحية العاملة في السودان،والتي انتهت باصدار قانون الجمعيات التبشيرية عام ١٩٦٢ الذي اعطى حكومة السودان حق التدخل في نشاطها وتوجيهها وهو امر استاءت منه تلك الجمعيات وقياداتها في اوروبا والولايات المتحدة، لتحقيق اهدافها اذ ان حكومة السودان كانت تمثل في نظرها المبشر المنافس الذي يحمل لواء نشر اللغة العربية والاسلام بهدف تصفية المسيحية نهائيا، لذا فقد بدأت الارساليات تعرقل مساعي الحكومة في تحدي واضح وتقدم العون للمتمردين بشكل متزايد مما زاد في جرأتهم وتواصل هجماتهم المتسمة بالعنف[13].

بدأت الجهود لاحتواء مشكلة الجنوب في اعقاب ثورة تشرين الاول /اكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤ التي اطاحت بحكم الفريق ابراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤)، حيث انعقد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ وقد تمخض عنه تشكيل ما سمي باللجنة الاثنى عشر اذ تم الاتفاق فيه على ان تستبعد لجنة الاثنى عشر أي حل يقوم على الانفصال بين الشمال والجنوب في اطار السودان الموحد.

وقد صاغت ذلك الاتفاق بالشكل الآتي: ((ان جنوب السودان لن ينفصل عن الشمال وان أي هيكل اداري مقترح يجب الا يقود الى الانفصال على ان يؤخذ في الاعتبار الوضع الخاص للجنوب في اطار السودان الموحد))[14].

وبالرغم من التوصل الى هذا القرار الا ان الحكم الحزبي الطائفي آنذاك لم يتمكن من استثمار هذا القرار وتطويره الى نتائج عملية على ارض الواقع بسبب الصراع بين الاحزاب الكبرى التقليدية وبين القوى الحديثة التي كانت تنضوي تحت لواء النقابات التي كانت تسعى للانفراد بالسلطة ، مما اتاح هذا الوضع في الشمال لحركة التمرد ان تصعد من عملياتها العسكرية على الجبهة الجنوبية وان تحصل على دعم مادي ومعنوي من الدول الغربية واتحاد الكنائس العالمي ومن العديد من الدول

---

[12] احمد عامر ، الحكم العسكري ومقدمات التجربة الديمقراطية الثانية ، مجلة الاهرام الاقتصادية ، العدد٩١٩ ، ١٩٨٦/٨/٢٥ ، ص ٧٢ .

[13] احمد الامين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٧ ، ١٩٨٥ ،ص١٠٩ .

[14] ابراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجيل ، بيروت ، ص٦٠٦-٦٠٧ ؛ علي عباس حبيب ، الفدرالية والانفصالية في افريقيا ، دراسة تحليلية عن ارتيريا – جنوب السودان – بيافرا ، جـ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٢٣٧ ؛ عايدة العزب موسى ، مشكلة جنوب السودان ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد١٠١ ، اب ١٩٦٩ ، ص٥٤ .

الافريقية التي استضافت اللاجئين الجنوبيين الامر الذي مهد للعسكريين برئاسة جعفر نميري لتولي السلطة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٩[١٥].

المطلب الثاني :- تطور مشكلة الجنوب خلال المدة ١٩٦٩-١٩٨٩

لقد شهدت مشكلة الجنوب خلال عهد الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥) تحولا كبيرا حيث تمكن من وضع حد لتلك الحرب من خلال عقد اتفاقية مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان برئاسة جون قرنق عرفت بـ(اتفاقية اديس ابابا) عام ١٩٧٢ والتي حصل بموجبها الجنوبيون على الحكم الذاتي الاقليمي الذي يتيح لحكومة الجنوب ادارة شؤونه بحرية تامة فيما عدا الامور التي عدت من سلطات الحكومة المركزية كالدفاع والشؤون الخارجية[١٦].

الا ان تلك الحرب مالبثت ان اندلعت مرة اخرى في جنوب السودان عام ١٩٨٣ على اثر قيام جعفر نميري باصدار قرار تقسيم جنوب السودان الى ثلاثة اقاليم يتمتع كل منها بحكم ذاتي الامر الذي رفضه الجنوبيون، فضلا عن اصدار قوانين الشريعة الاسلامية ومحاولة تطبيقها في الجنوب الاثر الكبير في اندلاع تلك الحرب[١٧]، وتزعمها من قبل العقيد جون قرنق الذي عمل على تشكيل حركة عرفت بـ(الحركة الشعبية لتحرير السودان)، والتي جعلت الغاء القوانين الاسلامية شرطا مسبقا لاية مفاوضات مع الحكومات السودانية[١٨].

وعندما تسلم الحكم في السودان الحكومة الانتقالية التي جاءت عبر انتفاضة شعبية في نيسان عام ١٩٨٥ بادرت الى الاتصال بحركة التمرد داعية الى حوار اشبه بما تم بعد الثورة الشعبية في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٦٤ الا ان رد فعل الحركة لم يكن ايجابيا[١٩].

لم تأت محاولات الحكومة الانتقالية بنتائج ايجابية الا ان التجمع الوطني للانقاذ الذي قاد الانتفاضة الشعبية تمكن من التوصل لاتفاق مع الحركة في اثيوبيا عام ١٩٨٦ عرف بـ(اتفاق كوكادام) وكان من أهم بنوده رفع حالة الطوارئ في الاقليم الجنوبي والغاء قوانين الشريعة الاسلامية التي أجيزت في ايلول /سبتمبر ١٩٨٣، ونقض كل الاتفاقيات العسكرية والامنية مع الدول الاخرى.

---

15 محمد عبد الرحمن صالح ، ازمة السودان لم تبدأ مع حكم الانقاذ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٤١ ، د.ت ، ص١٠١ .

16 الصادق المهدي ، احاديث الغربة ، دار القضايا ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ ، ص١٢٢ .

17 ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٧ ، وثيقة رقم ٢٤٣٧ ، لبنان – بيروت ، ١١ ايلول ١٩٨٤ .

18 عصرالبشير يؤسس لانفراج داخلي ويضع السودان في مدار العولمة الامريكية ، مجلة الحوادث ، العدد ٢٣١٣ ، ٢٠٠١/٣/٢،ص٢٠ .

19 محجوب الباشا، مصدر سابق ، ص١٤٨ .

استمرت تلك الاتصالات حتى بعد مجيء الحكومة المدنية الثالثة(١٩٨٦-١٩٨٩) حيث تحقق الاتصال بين الصادق المهدي والحركة الشعبية وكادت ان تنجح لولا اقدام الحركة باسقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السودانية فوق مدينة ملكال[٢٠].

وبالرغم من ذلك فقد سعت الاحزاب الحاكمة ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي للتوصل الى حل لمشكلة الجنوب وانهاء الحرب الدائرة فيه وذلك بتوقيع اتفاقية عرفت بـ(مبادرة السلام السودانية)مع العقيد جون قرنق عام ١٩٨٨[٢١]، التي اشتملت نصوصها على تجميد تطبيق احكام قانون ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ورفع حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار[٢٢].

بيد ان هذه الاتفاقية كسابقاتها لم يكتب لها التنفيذ بسبب الصراعات الطائفية والحزبية التي كانت سائدة آنذاك الامر الذي مهد لانقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩[٢٣].

المطلب الثالث: مشكلة الجنوب خلال عهد حكومة الانقاذ الوطني عام ١٩٨٩

اخذت مشكلة جنوب السودان بالتصاعد خاصة بعد مجيء حكومة الإنقاذ الوطني الى الحكم وتبنيها النهج الاسلامي كنظام للحكم وهو ما يتعارض مع سياسة الجنوبيين الرافضين لمسألة تطبيق الشريعة الاسلامية من ناحية والسياسة الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي عملت على دعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان عسكريا واقتصاديا واعلاميا، وذلك من أجل استنزاف قدرات السودان واضعافه، اقامة كيان سياسي جديد في جنوب غير عربي وغير اسلامي[٢٤].

لذا فقد سعت حكومة الانقاذ الوطني الى عقد مؤتمر الحوار الوطني خلال المدة ١٩-٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ بقاعة الصداقة في الخرطوم اشترك فيه كل الوان الطيف السوداني السياسي والفكري والثقافي والديني بهدف ايجاد حل لمشكلة الجنوب. وخرج هذا المؤتمر بتوصيات عدة منها:

١. معالجة الاسباب الجذرية والتاريخية للنزاع في جنوب السودان والاهتمام بالتنمية التي هي جوهر النزاع والخلاف في الجنوب.

---

20 محجوب الباشا، المصدر السابق.

21 حسن احمد الحسن ، اغتيال الديمقراطية في السودان ، الدار العربية الافريقية ، السودان ، ١٩٩١ ، ص ٥٢ .

22 احمد منير ، حساب الخسائر والارباح في الجولة بين المهدي والعسكر، مجلة كل العرب ، العدد٣٤٢ ، ١٣ اذار ١٩٨٩ ،ص١٢ .

23 ساجد احمد عبد العائدي ، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨ ــ ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ،ص٨٥ .

24 مثنى علي حسين المهداوي ، السياسة الامريكية حيال الحركات الاسلامية مع التركيز على انموذج العلاقات مع الحركة الاسلامية في السودان ١٩٨٩ ــ ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٠ ،ص٦٣ .

٢. الاهتمام بتطوير الثقافات واللغات واللهجات والمشاركة في صنع القرار وفي توزيع المناصب الادارية.

٣. معالجة اثار الحرب في الجنوب بالعمل على تجاوز الازمة الاقتصادية وانشاء المشاريع التنموية ودعم مؤسسات التعليم والمستشفيات في المناطق الآمنة.

٤. تفعيل المعالجات السابقة بالعمل على وقف اطلاق النار.

٥. الخروج بخيارات اخرى تمثلت في المشاركة في السلطة وتقسيم الدخل القومي والتنوع الثقافي وعلاقة الدين بالدولة وانشاء جهاز تشريعي واحد[٢٥].

الا ان توصيات هذا المؤتمر لم تنفذ حيث اخذت حركة التمرد بتصعيد الحرب في الجنوب اذ شنت هجوما على مدينة جوبا عام ١٩٩٢[٢٦].

وبالرغم من ذلك فقد بدأت الوساطات الاقليمية بين الجانبين حركة التمرد والرئيس عمر البشير وجاءت الوساطة الاولى من الرئيس النيجيري الاسبق ابراهيم بابنجيدا حيث تمكن من اقناع الجانبين من الدخول في مفاوضات تم عقدها في ابوجا عاصمة نيجيريا، وخلال هذه المفاوضات طالبت حركة التمرد بحق تقرير المصير الامر الذي رفضته حكومة السودان مما ادى الى تعليق المباحثات[٢٧]. حتى جاءت وساطة الرئيس الاوغندي يوري موسفيني حيث تم اللقاء في مدينة عنتبي في اوغندا بين وفد الحركة الذي ترأسه جون قرنق ووفد الحكومة برئاسة علي الحاج الامين الذي تم فيه الاتفاق على عقد مباحثات جديدة في ابوجا[٢٨]. وبالفعل تم عقد تلك المباحثات خلال المدة من نيسان حتى ١٥ايار ١٩٩٣ وتم الاتفاق فيها على اتباع النظام اللامركزي وتكوين لجنة لتوزيع الدخل ومفوضيه للتعمير.

ولكن استجابة لبعض الضغوطات الخارجية حضر زعيم التمرد جون قرنق الى ابوجا لمنع ممثليه من التوقيع على ذلك الاتفاق رغم توصل الطرفين الى اتفاق نهائي[٢٩].

المطلب الرابع :موقف منظمة الايقاد من قضية جنوب السودان ١٩٩٤-٢٠٠٢

استمرت المساعي الخارجية من اجل التوصل الى حل لمشكلة جنوب السودان وقد جاءت هذه المرة من قبل (الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في افريقيا) والمعروفة بـ(ايقاد) عام ١٩٩٤، اذ تم تحت رعاية لجنة الايقاد عقد لقاءات عدة في العاصمة الكينية نيروبي في السابع عشر من

---

[25] http//www.sudannow.net/arabic/political/a.south confilict . nt . p.4 .

[26] صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٤٩٥٠ ، ١٩٩٢/٦/١٧ .

[27] صحيفة الدستور ، العدد ٨٨٩٧ ، ٢٩ /١٩٩٢/٥ .

[28] صحيفة النصر ، العدد ٢٧ ، ٣٠ حزيران ١٩٩٦ .

[29] http://www. .sudannow.net .net . op cit , p.5.

اذار عام ١٩٩٤ شارك فيها الرئيس السوداني عمر البشير وقادة من حركة التمرد. وبعد لقاءات منفردة للفريق عمر البشير مع الرئيس الكيني دانيال اراب موي من جانب واخرى مماثلة بين قادة التمرد والرئيس الكيني من جانب اخر، صدر بيان من لجنة الايقاد حول تلك الاتصالات تضمن النقاط المحورية الآتية[٣٠]:

١. مع الأخذ في الاعتبار جميع مساعي السلام السابقة ترى اللجنة انه قد تم الاتفاق على خلق مناخ ملائم للمحادثات وعلى الاطراف المتنازعة ان تتحلى بضبط النفس، وان تمتنع عن أي تصرف قد يؤدي الى تصعيد العداء يعيق مبادرة الايقاد للسلام.
٢. على اطراف النزاع ارسال وفود ذات مستوى عال ومفوضة تفويضا كاملا للاشتراك في المفاوضات.
٣. السماح لوكالات الاغاثة بالوصول الى المناطق المتأثرة بالحرب لايصال الاغاثة للمحتاجين اليها.
٤. ان توافق اطراف النزاع على التفويض الممنوح للجنة وزراء خارجية دول الايقاد لوضع اطار وبرنامج عمل لاجراء مباحثات السلام[٣١].

وبالفعل فقد عقدت تلك اللجنة الاجتماع ووافقت على مسألة فصل موضوع الاغاثة عن بقية المواضيع المطروحة وتم التوصل الى اتفاق بين الحكومة السودانية وفصيل التمرد في السابع عشر من ايار عام ١٩٩٤ ((نص على نقل الاغاثة بالممرات الجوية والبحرية وعن طريق النهر والسكة الحديد وفقا لمسارات محددة على ان تضمن كل الاطراف سلامة العاملين في نقل الاغاثة ووسائل نقلها كما نص على ان تكون لجنة الايقاد للوساطة مسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاق[٣٢]. كما عقدت المنظمة جولة جديدة من المفاوضات بالعاصمة الكينية نيروبي في الثامن عشر من اب عام ١٩٩٤ بين وفد الحكومة برئاسة محمد الامين خليفة وحركة التمرد (فصيل جون قرنق) وفي هذه المفاوضات طرحت حركة التمرد لاول مرة حق تقرير المصير الامر الذي رفضه وفد الحكومة وعده مناورة جديدة تهدف لعرقلة جهود السلام[٣٣].

تواصلت جهود منظمة الايقاد ازاء مشكلة جنوب السودان ففي عام ١٩٩٨ عقدت منظمة الايقاد قمة اخرى بهدف التوصل الى حل لتلك المشكلة، حيث تم اللقاء بين وفد الحكومة برئاسة مصطفى عثمان وزير خارجية السودان ووفد حركة التمرد، وخلال هذه القمة توصل الطرفان

---

30 صحيفة النصر،العدد٢٧،مصدر سابق .
31 صحيفة النصر ، المصدر نفسه .
32 صحيفة النصر ، المصدر نفسه .
33 محجوب الباشا، مصدر سابق ، ص١٦٢ .

الى اتفاق حول مبدأ استفتاء بشأن تقرير المصير في جنوب السودان باشراف الاسرة الدولية[٣٤]. الا انهما اختلفا على تعريف جنوب السودان وحدوده الجغرافية ،اذ عد وفد الحكومة الحدود هي نفسها حدود المديريات الجنوبية الثلاث السابقة (اعالي النيل، والاستوائية ،بحر الغزال) في حين ان وفد الحركة الشعبية قال ان الحدود تشمل ايضا ما يسميه مناطق التماس المهمشة وتقع جنوب ولاية النيل الازرق وجنوب كردفان ودار فور وتعرف بـ(الانقسنا) وأبيي وجبال النوبة كذلك اختلف الوفدان على موضوع علاقة الدين بالدولة . ففي الوقت الذي ترى الحكومة انها استثنت جنوب السودان من تطبيق الشريعة الاسلامية ،ترى الحركة الشعبية ان الدستور الدائم المقترح ((دستور اسلامي بكل ما تحمل الكلمة من معنى))[٣٥].

طرحت منظمة الايقاد مبادرة اخرى بدعوى من الرئيس الكيني دانيال اراب موي في حزيران عام ٢٠٠١، وزعماء ثلاث دول افريقية اخرى (اوغندا، اثيوبيا، جيبوتي) وخلال هذه القمة طالبت الحكومة بضرورة وقف اطلاق النار الا ان حركة التمرد بزعامة جون قرنق رفضت وقف اطلاق النار اذ طرحت في المقابل مسألة وقف حكومة السودان التنقيب عن البترول في الجنوب مستندة في موقفها على الخلافات التي حصلت داخل السلطة خاصة بعد خروج الترابي من الحكومة وما اثارة من ردود افعال، وعلى العمل العسكري الذي تستند فيه على القوى الاجنبية وما تقدمه من مساعدات ماديه من اجل استمرار تلك الحرب الامر الذي ادى الى اخفاق الطرفين في التوصل الى حل لمسألة وقف اطلاق النار[٣٦]. كما خطت منظمة الايقاد خطوة اخرى لمواجهة مشكلة جنوبي السودان وذلك في العاشر من كانون الثاني عام ٢٠٠٢ حيث تم عقد قمة الايقاد في الخرطوم وترأس الرئيس السوداني عمر البشير القمة وخلال عقد القمة فقد اعرب اعضاؤها عن قلقهم بشأن بطء مبادرة (ايقاد) للسلام في جنوب السودان وحث الاطراف المتنازعة على الاسراع للوصول لتسوية سلمية للنزاع ومناشدة قادة الاطراف المتنازعة للوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار ووضع حد للمعاناة البشرية وبناء الثقة لخلق مناخ ملائم لمباحثات بناءة. كما اكد الرئيس الكيني دانيال اراب موي خلال عقد القمة ((بضرورة

---

34 صحيفة الحياة،العدد١٩،١٢٨٢٩/٤/١٩٩٨ .

35 صحيفة الحياة،العدد٧،١٢٨٤٧/٥/١٩٩٨ .

36 منى حسين عبيد،انعقاد قمة الايقاد في نيروبي ...وفشلها في التوصل الى حل سلمي لمشكلة الجنوب ، اوراق افريقية، العدد٨٢ ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،اب ٢٠٠١ ،ص٢.

عقد قمة اخرى تضم الفرقاء المعنيين بمشكلة جنوب السودان وذلك خلال الشهور الستة القادمة ، واعرب عن امله من ان ترسي جهوده عن تحقيق السلام في السودان))[٣٧].

بالفعل فقد عقدت الايقاد قمتها في ضاحية ماشاكوس بكينيا حيث تم اللقاء بين حركة التمرد بزعامة جون قرنق والرئيس عمر حسن البشير حيث تم التوصل الى اتفاق سمي بـ(اتفاق ماشاكوس) في العشرين من تموز عام ٢٠٠٢ تم الاتفاق فيه على بعض الامور المختلف عليها منها علاقة الدين بالدولة حيث راعى الاتفاق التعددية الدينية للشعب السوداني وما يميز الجنوب عن الشمال. فضلا عن الاعتراف للجنوب بحق تقرير المصير وممارسة هذا الحق عبر استفتاء يجري بعد مرور ست سنوات من الحكم الفيدرالي الانتقالي[٣٨].

ونتيجة لذلك فقد واصلت منظمة الايقاد جهودها بهدف انهاء الحرب الدائرة في جنوب السودان من خلال اقناع الطرفين الحكومة والمعارضة من التوصل الى اتفاق بشأن القضايا المختلف عليها ومنها مسألة الترتيبات الامنية حيث تم التوصل الى اتفاق ينص على وجود جيشين الاول للقوات المسلحة والثاني للحركة الشعبية لجنوب السودان، فضلا عن عقد اتفاقيتي اقتسام (السلطة والثروة) اذ خصص نسبة ٤٠% من صافي عائدات النفط بجنوب السودان لحكومة جنوب السودان و٦٠% للحكومة الوطنية وولايات شمال السودان[٣٩].

ليس هذا حسب فقد توصلت الى اتفاق بشأن المناطق المهمشة الثلاث (جبال النوبة، وجنوب النيل الازرق، ومنطقة ابيي) الذي حسم امرها من خلال تقسيم السلطة التنفيذية والتشريعية في منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الازرق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لجنوب السودان الى جانب ذلك فقد تمكنت منظمة الايقاد في قمتها التي عقدت في نيروبي في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ من توصل الطرفين لاتفاق دائم لوقف اطلاق النار .وفي الحقيقة فقد كان للاتفاقيات التي رعتها منظمة الايقاد اثرها في توصل الطرفين (الحكومة والمعارضة) لاتفاق سلام نهائي والذي تم توقيعه تحت رعاية منظمة الايقاد في نيروبي في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ حيث تعهد فيه الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصا وروحا[٤٠].

---

37 عبد السلام بغدادي ، مؤتمر الايقاد التاسع في الخرطوم الابعاد والافاق ، اوراق افريقية ، العدد٩٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٢ ،ص٤.

38 منى حسين عبيد ، اتفاقية السلام السودانية والتحديات الداخلية والخارجية ، الملف السياسي ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ص٢٩ .

39 منى حسين عبيد ، المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

40 صحيفة الراي العام ، العدد١٥٨٨، ٢٠٠٢/١/١٦ .

المبحث الثالث: منظمة الايقاد ودورها في مواجهة الازمة الصومالية

المطلب الاول : خلفية تاريخية عن ارض الصومال

يحتل الصومال جانبا مهم من القرن الافريقي ، حيث تمتد سواحله على خليج عدن والمحيط الهندي،أبتداء من الحدود مع جيبوتي شمالا حتى الحدود مع كينيا جنوبا،بطول ١٨٠٠ كلم[41].

تتألف الصومال جغرافيا من خمسة اقسام اطلق عليها اسم (الصومال الكبير) وهي:

١. ارض العفر والعيسى الفرنسية، التي هي دولة (جيبوتي) الحالية.
٢. الصومال الغربي او اقليم اوغادين الذي ضمته بريطانيا الى اثيوبيا عام ١٩٥٤، وتعرف في اثيوبيا باسم الاقليم الخامس او اقليم اوغادينيا.
٣. اقليم جنوب غرب الصومال المعروف باقليم الحدود الشمالية الكينية وعاصمته غاريسا، وقد ضم من قبل بريطانيا الى كينيا رسميا عام ١٩٣٦.
٤. ارض الصومال البريطاني المعروف بـ(صومالي لاند)، ويتشكل من خمسة اقاليم في شمال غربي البلاد،وقد حصل على استقلاله من بريطانيا في ٢٦ حزيران ١٩٦٠.
٥. الصومال الايطالي المعروف بـ صوماليا(جنوب ووسط الصومال حتى الشمال الشرقي)، استقل عن ايطاليا في الاول من تموز عام ١٩٦٠، أي بعد ستة ايام من استقلال ارض الصومال البريطاني، ثم اتحد معها في اليوم ذاته ليشكلا دولة الصومال الحديث[42].

وبذلك فقد انفصل عن الصومال ثلاثة اجزاء هي جيبوتي والصومال الغربي (أقليم اوغادين) واقليم مقاطعة الحدود الشمالية مع كينيا. ولكن في المقابل فرض شمال الصومال وجنوبه المستقلان حديثا عن بريطانيا وايطاليا عام ١٩٦٠ وحدتهما، واسسا جمهورية الصومال رغم معارضة قوى كثيرة، خاصة اثيوبيا المجاورة، وكان القسم الشمالي رائد هذه الوحدة التي تمسك بها حتى تثبيت استقلال الدولة الحديثة.

بعد توحيد شطري الصومال الشمالي والجنوبي عام ١٩٦٠، بدأت مرحلة تثبيت اركان دولة الصومال الحديثة، وبدأ الصومال يتجه نحو مرحلة استقرار سياسي خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٩. الا ان هذه الدولة الوليدة كانت تواجه مشاكل متناميه كان لابد ان تضع لها حلولا جذرية لتثبيت مرحلة ما بعد الاستقلال منها:

---

41 اجلال رأفت، الازمة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد١٧٣ ، ١٩٩٣ ، ص١٩ .
42 صحيفة الحياة، العدد١٤٢١٨ ، ٢٠٠٢/٢/٢١

١. الحفاظ على وحدة البلاد باعتماد اجراءات تضمن تماسكه.
٢. استكمال توحيد الصومال الكبير وذلك باستعادة الاجزاء الثلاثة المنفصلة منه ابان فترة الاستعمار.
٣. مشكلة اللغة، اذ لم تكن ثمة لغة صومالية مستقلة ومحددة.
٤. الركود الاقتصادي الذي كان متفاقما آنذاك بسبب ضعف السياسات الحكومية في التعامل معه[٤٣].

لذا فقد سعت الدولة الجديدة في الصومال الكبرى للم شمل الصوماليين الموزعين على الدول المجاورة الا ان ذلك ادى الى دخول البلاد في حرب مع اثيوبيا عام ١٩٦٤ على اقليم اوغادين.

وفي السنة ذاتها جرت اول انتخابات في الصومال تم خلالها تشكيل اول حكومة في الصومال برئاسة عبد الرشيد ماركي، غير ان حكومته لم تستمر مدة طويلة بسبب اتهامها بالفساد وسوء الادارة الامر الذي ادى الى تعرضها لانقلاب عسكري قاده الملازم محمد سياد بري عام ١٩٦٩[٤٤].

المطلب الثاني : الصومال في عهد الرئيس محمد سياد بري

حكم سياد بري بلاده عن طريق مجلس ثوري مؤلف من خمسة وعشرين عضوا، واعتمد الاشتراكية العلمية الماركسية نظاما للحكم[٤٥].

سعى سياد بري خلال حكمه الى حل جميع الاحزاب السياسية الصومالية ، وانشأ عام ١٩٧٦ نظام الحزب الواحد، فأسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي حيث تم نقل السلطة من المجلس الثوري الى الحزب الاشتراكي[٤٦].

كان لحكومة سياد بري علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) حيث سمح سياد بري للسوفيات ببناء قواعد بحرية وجوية في ميناء بربره الا ان هذه العلاقة لم تستمر بسبب مساعدة الروس الاثيوبيين في صد محاولة سياد بري لاعادة اقليم اوغادين عام ١٩٧٧[٤٧].

وبعيد مغادرة السوفيت ارض الصومال ، اتجه سياد بري عام ١٩٧٨ نحو امريكا وتحول الى الرأسمالية فقد وقع اتفاقية مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في الموانئ والمطارات الصومالية. وضع سياد بري دستوراً جديداً للبلاد عام ١٩٧٩ يركز

---

[43] صحيفة الحياة ،العدد ١٤٢١٨، المصدر السابق.
[44] صحيفة الاهرام ،العدد٣٧٥٩٥ ،١٩٨٩/١١/١٣ .
[45] اجلال رأفت ، مصدر سابق .
[46] احمد منير ، هل الحق على الطليان في مجزرة عيد الاضحى ، مجلة كل العرب ، العدد ٣٦٢، فرنسا ، ١٩٨٩/٧/٣١ ؛ صحيفة الوطن ، العدد ٤٠٦٣، الكويت ، ١٩٨٦/٦/١١ .
[47] اجلال رأفت ، مصدر سابق، ص٢٠ .

سلطات الدولة في يد رئيس الجمهورية. كما طبق سياسة قبلية واضحة ، فأسند الى افراد قبيلته المراكز السياسية الحساسة المهمة في البلاد، ثم ضيق هذه الدائرة تدريجيا حتى انحصرت هذه الامتيازات السياسية في افراد عائلته[٤٨].

مما ادى ذلك الى تأسيس حركات معارضة لنظام سياد بري اعلنت عصيانها ضد حكومته المركزية، واكبر هذه الحركات وافضلها تنظيما هي الحركة القومية الصومالية التي تأسست عام ١٩٨٠ بزعامة عبد الرحمن علي احمد الملقب بـ(تور)[٤٩].

المطلب الثالث : سقوط نظام سياد بري وبدء الازمة الصومالية

اخذت المعارضة بالتصاعد لنظام سياد بري،خاصة في الاقاليم الوسطى والشمالية ، التي كانت تطالب بالمساواة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها جنوب الصومال ثم تطورت الاحداث الى انتفاضات شعبية عمت ارجاء الصومال.

لذا اتفقت الحركة القومية الصومالية في الشمال بزعامة عبد الرحمن علي مع المؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب بزعامة محمد فارح حسن الملقب بـ(عيديد) على انهاء حكم محمد سياد بري فتم لهم ذلك عام ١٩٩٠[٥٠].

بعد سقوط نظام سياد بري وتولي علي مهدي السلطة عام ١٩٩١[٥١]، برزت الخلافات بين فصائل الحركة القومية الصومالية، اذ ان محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد ظل رافضا ومنافسا لعلي مهدي. وعكس هذا الخلاف رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين، مما ادى من ناحية اخرى الى اثارة مخاوف قبائل (الأسحق) التي تعيش في شمال الصومال، واتجهت لهذا السبب نحو الانفصال وتأسيس ما يعرف بـ(جمهورية ارض الصومال)[٥٢]. وفي ظل هذا الوضع تحولت البلاد منذ ذلك الوقت الى مجموعات كبيرة من القبائل اضفى كل منها على نفسه اسما حزبيا جمع تحت لوائه ابناء قبيلته، وسادت الفوضى عندما حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاراضي، ومن ممتلكات الدولة المنهارة، بما في ذلك الاسلحة والمعدات الامر الذي ادى من الناحية العملية وقتذاك الى نشوء عدد من الدويلات او الاقطاعيات المنفصلة والمتنافسة في الصومال، حيث

---

48 صحيفة الاهرام ، العدد٣٧٥٩٥ ، مصدر سابق .

49 صحيفة الحياة ، العدد ١٤٢١٨ ،مصدر سابق ؛ صحيفة الراي ، العدد٧٧٧٨، الاردن، ١٩٩١/١١/٩.

50 صحيفة الوسط، العدد ٤٤٧، ٢٠٠٠/٨/٢١ .

51 احمد ابراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٢٢ ، حزيران ١٩٩٠،ص٢٢ ؛صحيفة الجمهورية ، العدد٧٩٨٢ ، ١٩٩١/٩/١٢ .

52 احمد ابراهيم محمود، المصدر نفسه ، ص١٢٣ .

فرضت قبيلة (الدارود) سيطرتها على جنوب الصومال بينما اعلنت (الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال) الحكم الذاتي في شمال شرق الصومال[53].

لقد كان من نتيجة تلك المنافسات ان دخلت الصومال في ازمة حادة سببتها عوامل عدة منها طبيعة المجتمع العرقي والقبلي الصومالي، تفاقم الازمة الاقتصادية وازدياد الديون الخارجية، التخلف السياسي المتمثل في سيطرة الزعيم او جماعته على مقاليد السلطة، يضاف الى ذلك عنصر التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول الافريقية[54].

المطلب الرابع : موقف منظمة الايقاد من الازمة الصومالية

لقد سبق منظمة الايقاد العديد من المبادرات الاقليمية لحل تلك الازمة منها مبادرة جيبوتي عام ١٩٩١ التي تمخض عنها تعيين علي مهدي رئيسا مؤقتا للصومال[55]، ومن ثم المبادرة الاثيوبية عام ١٩٩٣ والتي تم خلالها عقد مؤتمر في اديس ابابا كان من اهم توصياته تكوين المجالس الشعبية وايقاف الحرب الاهلية، ومن ثم المبادرة المصرية عام ١٩٩٤ من اجل اجراء المصالحة مع فصائل المعارضة الا انها اخفقت، كما طرحت كينيا مبادرتها عام ١٩٩٦ حيث قام الرئيس الكيني دانيال اراب موي بثلاثة مساع للوساطة والمصالحة بين الزعماء الصوماليين الا ان تلك المبادرة لم تؤد الى حل للازمة الصومالية.

ومن ثم اطلقت مصر مبادرة اخرى عام ١٩٩٧ حيث تمكنت من توقيع اتفاق بين الفصائل الصومالية العسكرية في القاهرة يدعو الى تشكيل حكومة انتقالية وتوحيد العاصمة الصومالية وعقد مؤتمر سلام اخر في وسط–جنوب الصومال، تحديدا في مدينة بيداوة التي تسود فيها الحرب، لكن اجتماع بيداوة تأجل ست مرات حتى الغي[56].

وجاءت مبادرة منظمة الايقاد عام ٢٠٠٠ وتميزت هذه المبادرة بانها لم تركز على مشاركة الفصائل المتحاربة وانما على شرائح المجتمع المدني من مثقفين ورجال دين حيث تم الاجتماع في مدينة عرتا بجيبوتي وتم الاتفاق فيه على تشكيل برلمان انتقالي صومالي يتم عن طريقه تشكيل حكومة انتقالية للبلاد.

---

53 اجلال رأفت، مصدر سابق ،ص٢١.
54 صحيفة الجمهورية ، العدد٢٢،٧٩٣٧/٧/١٩٩١.
55 نجوى أمين الفوال،الصومال ما بعد التدخل الدولي ، العدد١٢١ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، ١٩٩٥ ، ص١٤٥ .
56 صحيفة بابل . العدد ٣٢٤٥ ، ٢٠٠٢/١/١٣ .

وبالفعل فقد تم تشكيل البرلمان الانتقالي الذي جاء تعيين الاعضاء فيه استنادا الى التركيبة القبلية وتم فيه انتخاب عبد القاسم صلاد حسن رئيسا للحكومة الانتقالية[٥٧].

وبالرغم من تكوين تلك الحكومة التي حظيت باعتراف جزء من جنوب الصومال الا انها واجهت معارضة عنيفة من حكومتي ارض الصومال وارض البانت[*] المعلنتين من طرف واحد ومن الفصائل المسلحة التي تسيطر على جزء من مقديشو والجنوب مما ادى الى تصاعد حدة القتال بين تلك الفصائل والحكومة الوطنية الانتقالية[٥٨].

وفي عام ٢٠٠١ عقدت الايقاد قمة اخرى في العاصمة الايطالية روما ناقشت فيها المسألة الصومالية واكدت خلال هذه القمة على ضرورة مواصلة المساعي الرامية لاحلال المصالحة الوطنية في الصومال[٥٩].

كما طرحت منظمة الايقاد مبادرة اخرى عام ٢٠٠٢ من اجل التوصل الى حل لمشكلة الصومال وضمت تلك القمة جميع الفصائل الصومالية حيث تم عقدها في قاعة الصداقة بالخرطوم وتناولت العديد من القضايا الاقليمية. ابرزها قضية الصومال اذ اجازت قمة الايقاد عددا من التوصيات بشأن المسألة الصومالية منها تأكيد القمة في التزام الايقاد بوحدة وسلامة اراضي الصومال ودعت كينيا واثيوبيا وجيبوتي لتنسيق جهودها لتحقيق الوحدة الصومالية وذلك تحت اشراف رئيس الايقاد[٦٠].

كما اوصت بتشكيل لجنة وزارية من وزراء خارجية الايقاد وذلك من اجل عقد مؤتمر تصالح وطني في الصومال لاستعادة السلام في مدينة نيروبي بكينيا، ولكن ما لبث ان ظهر الخلاف جليا بين وزراء خارجية الايقاد على معالجة الازمة الصومالية مما ادى الى عقد اجتماعات ثنائية على هامش القمة في محاولة لتقريب المواقف من مشاريع اثيوبية وسودانية وجيبوتية وتركز الخلاف في معارضة اثيوبيا للحكومة الصومالية المؤقتة التي قامت على اساس مؤتمر (عرتا) في جيبوتي ورفض الصومال وجيبوتي مشروعا سودانيا تدعمه كينيا لاقامة آلية اقليمية لحل النزاع، كما انفردت اثيوبيا بمعارضة تمثيل الرئيس عبدي قاسم صلاد حسن وحكومته الصومالية فيما تعترف بقية الدول بها. وبالرغم من تلك الخلافات فقد دعت قمة الايقاد المجتمع الدولي للمشاركة والعمل مع الايقاد لتحقيق السلام في الصومال[٦١].

---

[57] http:// www.amnesty / arabic. Org/air2002 text/afr/somalia.htm.

[*] ارض البانت:- تشكلت في شمال شرقي الصومال عام ١٩٩٨ برئاسة العقيد عبد الله يوسف واعلنت الحكم الذاتي في ولاية ((بلاد بونت)) ، (بونت لاند) ، والتي تدعى بـ(ارض البانت). للمزيد انظر صحيفة الوسط ، العدد٤٤٧ ، مصدر سابق .

[58] المصدر نفسه.

[59] http:// www.rayaam.net/wed/tagr4.htm..٢٠٠١/٣/٢١ نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ

[60] file://A:/ sudan naws Agency.htm.

[61] خليل العناني ، الصومال بين رحى الحرب الاهلية والحرب على الارهاب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٤٨ ، نيسان ٢٠٠٢ ، ص١١٤ .

ونتيجة لذلك فقد واصلت منظمة الايقاد مساعيها لاحلال السلام في الصومال وذلك من خلال اقناع الحكومة الانتقالية وفصائل المعارضة على عقد مؤتمر للسلام في كينيا. وبالفعل تمكنت منظمة الايقاد من عقد المؤتمر في مدينة دوريت الكينية في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٣ حيث شارك في المؤتمر وفد الحكومة الانتقالية وعدد كبير من الشخصيات البارزة والمثقفين الصوماليين الى جانب مشاركة كل من رؤوساء دول (كينيا، اوغندا، السودان)، تم التوصل خلال المؤتمر الى اتفاق الاطراف على ان تكون هناك ثلاث مراحل للتوصل الى اتفاق سلام نهائي في الصومال.

الاولى تمثلت في مناقشة قضايا الامن في الصومال، الدستور الجديد، مركزية الحكومة او عدم مركزيتها، حقوق الانسان)، وقد انتهت بتوصل الاطراف الى[٦٢]:

١. وقف الاعمال العدائية.
٢. عدم اللجوء الى العنف.
٣. مشاركة كافة القوى الصومالية في الحكومة المستقبلية.
٤. التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٩٢ والخاص بحظر تصدير الاسلحة الى الصومال.
٥. ضمان تأمين وصول الامدادات والمساعدات الانسانية للصومال وضمان امن وسلامة موظفي الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
٦. تشكيل ستة لجان لوضع تصور للبلاد خلال مرحلة ما بعد الحرب.

وبالفعل تم تشكيل اللجان في المرحلة الثانية وقد تمثلت بـ(لجنة الدستور والفيدرالية، لجنة نزع السلاح وتأهيل المليشيات، لجنة الاقتصاد واعادة الاعمار، لجنة التعاون الدولي والاقليمي، لجنة المصالحة وحل الخلافات والنزاع حول ملكية الاراضي، لجنة زعماء الفصائل)[٦٣].

وفي المرحلة الثالثة تم عقد مؤتمر المصالحة برعاية منظمة الايقاد في مدينة دوريت الكينية في ١١ ايار ٢٠٠٤ وقد شارك في المؤتمر (وفد الحكومة الانتقالية، وزعماء الفصائل الصومالية (مجلس المصالحة الصومالي)، في الوقت الذي تغيب زعماء جمهورية ارض الصومال.

وبالرغم من تخلف الاخيرة عن المشاركة فقد اقر البرلمان الصومالي الجديد وادى القسم (١٩٤) عضوا من البرلمان البالغ عددهم ٢٧٥ بدلا من البرلمان السابق والذي كان يضم (٣٥٠)

---

[62] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٨٨٢٤، ٢٠٠٣/١٠/٢٥ .
[63] المصدر نفسه.

عضوا وذلك في ٥ايلول ٢٠٠٤ كخطوة اولى لانشاء السلطة المركزية في الدولة الوحيدة التي غابت عنها الحكومة لمدة ١٤ عاما.

وكانت اولى مهام البرلمان ان يقوم بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات انتقالية والذي سيعين بدوره رئيس الحكومة فيما بعد وبالفعل اجتمع البرلمان ليقر انتخاب رئيس الدولة الجديد في موعد اقصاه ٢٠٠٤/٩/٢٢ الا ان الانتخابات قد أجلت الى العاشر من تشرين الاول ٢٠٠٤ لاعطاء الفرصة للمرشحين لخوض حملتهم الانتخابية[٦٤].

وبالنتيجة فقد خاض الانتخابات عدد كبير من المرشحين ومن بينهم زعماء الحرب الذين سمح لهم البرلمان بالترشيح لمنصب رئيس الدولة، وانتهت تلك الانتخابات بفوز عبدالله يوسف رئيسا جديداً للصومال في الموعد الذي حدد لذلك، اذ لاقى الاختيار ترحيبا من قبل جميع الاطراف ومن بينها المنظمات الاقليمية ولاسيما جامعة الدول العربية الذي عدته خطوة مهمة نحو الانتهاء من استكمال بناء مؤسسات الدولة الصومالية واستقرارها وحفظ البلاد من الصرعات الدموية التي حدثت في الحقبة السابقة[٦٥].

وبذلك فقد تحقق الجزء الاكبر من مؤتمر المصالحة الذي رعته منظمة الايقاد، وبالرغم مما قامت به منظمة الايقاد من جهود لوضع حد للازمة الصومالية الا انها سرعان ما عادت مجددا في عهد الحكومة الانتقالية التي ترأسها عبد الله يوسف حيث اخذت الاوضاع بالتدهور لاسيما عندما سعت الفصائل الصومالية المعارضة ومنها (المحاكم الاسلامية) لغرض سيطرتها على اجزاء واسعة من الصومال، الامر الذي ادى الى دخول البلاد في مواجهات مسلحة تمكنت خلالها المحاكم الاسلامية من تحقيق توسعات منقطعة النظير حيث استولت على العاصمة مقديشو ومعظم مناطق جنوب الصومال فضلا عن السيطرة على ميناء كيسمايو الاستراتيجي[٦٦].

ونتيجة لتصاعد الاحداث في الصومال فقد عرضت منظمة الايقاد وساطتها بهدف انهاء النزاع القائم بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الاسلامية، وقد رحبت الحكومة الانتقالية بتلك الوساطة وتم عقد المباحثات بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الاسلامية في نيروبي بكينيا في ٥ ايلول٢٠٠٦ اقترحت خلالها منظمة الايقاد بضرورة نشر قوات لحفظ السلام في الصومال وقد وجد ذلك المقترح

---

64 صحيفة الشرق الاوسط ، العدد٩٤٢٨،٢٠ ٢٠٠٤/٩/ .

65 صحيفة دار السلام ،العدد٧٢ ، ٢٠٠٤/١٠/٢٨ .

66 صحيفة الحياة، العدد١٥٨٨٠،٢٦ ايلول٢٠٠٦ .

تأييداً كبيراً من الحكومة الانتقالية في حين احتجت المحاكم الاسلامية على نشر تلك القوات لاسيما بعد اتهامه لاثيوبيا بأرسال قوات الى الصومال[٦٧].

ولم يكتف الاسلاميون بالاحتجاج فقد ارسلو وفداً الى العاصمة الكينية نيروبي بهدف كسب التأييد لمعارضة نشر قوات حفظ السلام. حيث ترى المحاكم الاسلامية بان تلك القوات ستنحاز الى حكومة عبد الله يوسف الانتقالية ولاسيما القوات الاثيوبية والكينية والاوغندية الامر الذي ادى الى انتهاء تلك القمة دون التوصل الى اتفاق نهائي بشأن نشر تلك القوات[٦٨].

والسؤال الذي يطرح هل ستتمكن منظمة الايقاد من عقد قمة اخرى تستطيع من خلالها اقناع المحاكم الاسلامية بنشر قوات حفظ السلام ام انها ستخفق مرة اخرى؟ وهل ستضع حداً للازمة الصومالية ام سيبقى الصومال يعاني من أزمته تلك؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال متابعة تطور الاحداث في الصومال.

المبحث الرابع: عوامل اخفاق ونجاح منظمة الايقاد

لقد تضافرت العديد من العوامل التي ادت بالمنظمة الى الاخفاق في اداء مهماتها منها استمرار الحرب في جنوبي السودان، واندلاع التوتر بين ارتيريا واليمن بشأن بعض الجزر في البحر الاحمر ١٩٩٧-١٩٩٩، واندفاع ارتيريا واثيوبيا نحو الحرب خلال الاعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠، ونشوب التوتر بين جيبوتي وارتيريا بشأن الحدود ناهيك عن استمرار الاقتتال والحرب الاهلية في الصومال منذ عام ١٩٩١ وتداعياته على دول المنظمة لاسيما جيبوتي واثيوبيا وكينيا ، كما ان اوغندا عانت ولم تزل من اضطرابات ومصادمات في الجزء الشمالي من اراضيها بسبب وجود حركة تمرد شمالية متمثلة بـ(جيش الرب) تسعى لاسقاط نظام الحكم القائم في كمبالا[٦٩].

ومما زاد طين (الايقاد) بلة هو معاناتها من التدخل الدولي السافر في شأنها الداخلي ذلك ان المنظمة قبلت انضمام دول عديدة لعضويتها—بصفة شريك-وهذه الدول الشريكه لم تقتصر على دول افريقية حسب وانما شملت قوى اوربية مثل ايطاليا— فرنسا—بريطانيا—المانيا وغيرها فضلا عن دول من القارة الاسيوية مثل اليابان والقارة الامريكية مثل كندا والولايات المتحدة. والدولة الاخيرة اصبح لها نفوذ كبير داخل المنظمة الى درجة قيامها بتسيير كثير من شؤونها بل والتحكم بجدول اعمالها وترتيب اولوياتها[٧٠].

---

67 صحيفة الحياة ، العدد١٥٨٦١ ، ١٧ايلول٢٠٠٦ .
68 صحيفة الحياة ، العدد١٥٨٥٨ ، ٢٠٠٦/٩/٤ .
69 عبد السلام بغدادي ، مؤتمر الايقاد التاسع ، مصدر سابق.
70 المصدر نفسه.

وهكذا بدأت الولايات المتحدة تتدخل في كل اعمال المنظمة وقضاياها الاساسية، وخير مثال على ذلك قيام واشنطن بطرح صيغة تمثل وجهة نظرها ومصالحها في تسوية الوضع في جنوب السودان وبما يضمن اهداف حركة التمرد التي يقودها (جون قرنق) على حساب وحدة التراب السوداني، وبما ينعكس سلبا على المصالح العليا للسودان ومصر اللذين يتأثران باي تدخل قد يمس مصالحهما المشروعة في مياه النيل الذي ينبع من الدول المجاورة للسودان لاسيما اثيوبيا وكينيا واوغندا، وهي الدول التي تتخذ منها (حركة جون قرنق) قاعدة لانطلاقها داخل السودان بدعم ومساندة مباشرة من لدن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني[71].

وبالرغم من تلك الاخفاقات التي منيت بها منظمة الايقاد الا انها لم تخل من بعض السمات الايجابية خاصة اثناء قمتها التاسعة ٢٠٠٢ والتي يمكن تلمسها من خلال الفرصة التي وفرها المؤتمر لالتقاء جميع الرؤساء والمسؤولين الكبار في الدول السبع /اعضاء المنظمة، واتفاقهم جميعا على ضرورة حل النزاعات والتوترات التي تعاني منها دول المنطقة عبر اعتماد سياسة الحوار والتفاوض كبديل ايجابي لايمكن الاستغناء عنه مقابل خيار الحرب والصراع والتدخل الذي عصف بدول المنطقة طوال السنين السالفة.

فضلا عن ذلك اللقاء الذي تم بين الرئيسين السوداني (عمر البشير) والاوغندي (يوري موسوفيني)، والذي اسفر عن اتفاقهما على تطوير وترقية التعاون والعلاقات الثنائية في مجالات عديدة ، منها ما هو اقتصادي ومنها ماهو سياسي وامني بما يحقق الاستقرار والامن والسلام في جنوبي السودان وشمالي اوغندا[72].

هذا الى جانب الجهود التي بذلتها منظمة الايقاد في انهاء الحرب الاهلية الدائرة في جنوب السودان ومساعيها التي تبذلها لانهاء الازمة الصومالية.

---

[71] المصدر نفسه.

[72] صحيفة الراي العام ، العدد١٥٨٨ ، السودان ،٢٠٠٢/١/١٦.